مرحلة ما بعد «اليونيفيل» ودعم الجيش اللبناني على طاولة البحث في باريس

باريس - (أ ف ب): استقبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمس نظيره اللبناني جوزاف عون والعاهل الأردني عبد الله الثاني لعقد اجتماع تحضيري لحشد دعم دولي لانتشار الجيش على كامل الأراضي اللبنانية، بهدف نزع سلاح حزب الله وانسحاب إسرائيل.

وتتناول المناقشات آلية تهدف إلى تأمين بديل من قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (اليونيفيل)، المنتشرة منذ 1978 والتي تنتهي ولايتها مع نهاية العام الحالي.

واستقبل ماكرون نظيره اللبناني في قصر الإليزيه، قبل استقبال الملك الأردني في مجمع ليزانفاليد.

وعقد القادة الثلاثة لقاء، قبل افتتاحهم اجتماعا «عملياتيا» ضم كبار المسؤولين العسكريين من بلدانهم ومن دول مشاركة عدة بينها المملكة المتحدة والولايات المتحدة والسعودية.

وأوضح قصر الإليزيه أن الهدف هو دراسة «خطة انتشار» القوات المسلحة اللبنانية وفق «خطة واضحة وذات مصداقية وواقعية».

وتسعى الرئاسة الفرنسية إلى توضيح «سياق العملية والمعايير وآليات هذا التحرك في ختام يوم العمل»، وذلك

○ ماكرون يتوسط الرئيس اللبناني والعاهل الأردني خلال اجتماع باريس حول لبنان. (أ ف ب)

كشرط مسبق لحصول الجيش على دعم «قوي للغاية وعملياتي» من المجتمع الدولي، سواء في شكل مساعدات مالية أو معدات أو تدريب.

وفي ظل الضعف في الرواتب ونقص التجهيزات، يواجه الجيش اللبناني صعوبات في أداء مهمته المتمثلة في نزع سلاح حزب الله، في ظل معارضة الأخير، والانتشار على الحدود مع انسحاب إسرائيل. وتشترط الدولة العبرية نزع سلاح الحزب المدعوم من إيران قبل أي انسحاب من جنوب لبنان.

وقالت الرئاسة اللبنانية في بيان إن عون وماكرون بحثا «الوضع في لبنان في ضوء التطورات الأخيرة، في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على القرى والبلدات اللبنانية».

كما ناقشا بحسب البيان «المساعي والجهود المبذولة من أجل وضع حد لهذه الاعتداءات في ضوء المفاوضات اللبنانية-الأميركية -الإسرائيلية و+اتفاق الإطار+ الذي تم توقيعه خلالها».

كما تطرق جوزاف عون إلى مرحلة ما بعد «اليونيفيل»، معربا عن شكره لإيمانويل ماكرون «على المبادرة التي كان قد أطلقها» بالاشتراك مع رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني في هذا الصدد.

وأشار الرئيس اللبناني إلى «التقدم المحرز في بلورة مقترحات في مجلس الأمن بشأن مستقبل الوجود الدولي في الجنوب»، بحسب النص.

وقبيل توجهه إلى باريس، دعا عون في مقابلة مع وكالة فرانس برس الثلاثاء إلى نشر قوة جديدة، أوروبية أو من دول أخرى، إلى حين جاهزية الجيش اللبناني، وذلك لتجنب حدوث «فراغ» أمني بعد انسحاب «اليونيفيل» اعتبارا من يناير.

وتدرس كل من فرنسا وإيطاليا، وهي الدولة الأكبر مساهمة بالعديد في قوة «اليونيفيل»، مستقبل الترتيبات الدولية في جنوب لبنان.

من جهة أخرى، شدّد عون أمس على أهمية تنظيم مؤتمر لإعادة إعمار لبنان، كان ماكرون قد دعا إلى عقده بالتزامن مع مؤتمر دعم القوات المسلحة اللبنانية، غير أن اندلاع الحرب في الربيع أدى إلى تأجيل هذين المؤتمرين إلى أجل غير مسمى.

وأعرب الرئيس اللبناني أيضا عن رغبته في التوصل إلى اتفاق أمني مع إسرائيل بمجرد انسحاب جيشها من جنوب البلاد.

وشدد عون على عزمه نزع سلاح حزب الله، ولكن «دون صدام». كما دعا الرئيس اللبناني الدول الأوروبية والأمريكية والعربية إلى دعم الجيش اللبناني للانتشار في المناطق التي تحتلها إسرائيل في جنوب البلاد.

من جانبه، أشار العاهل الأردني على منصة إكس إلى إبرام اتفاقية للتعاون الدفاعي وقّعت عليها من الجانب الفرنسي وزيرة الجيوش كاترين فوتران. ولم يتم الكشف عن أي تفاصيل حول الاتفاقية حتى الآن.

○ عائلات تفر إلى لبنان خلال أعمال العنف الدامية بالساحل السوري. (أرشيفية - أ ف ب)

أحكام بالإعدام والسجن لمدانين بالتورط في أحداث الساحل السوري العام الماضي

حلب - (أ ف ب): أصدر القضاء السوري أمس الخميس حكما بالإعدام وآخر بالسجن المؤبد بحق اثنين من الموالين للحُكم السابق، وقضت بالسجن عشرين عاما على عنصر من وزارة الدفاع التابعة للسلطات الجديدة، لإدانتهم بالتورط في أعمال العنف الدامية التي وقعت في الساحل السوري العام الماضي. وشهدت منطقة الساحل ذات الغالبية العلوية اعتبارا من السادس من مارس 2025 وعلى مدى ثلاثة أيام، أعمال عنف ذات خلفية طائفية، اتهمت السلطات مسلحين موالين للرئيس المخلوع بشار الأسد بإشعالها عبر شنّ هجمات أودت بالعشرات من عناصرها.

وبدأت المحاكمات في نوفمبر من العام نفسه في مدينة حلب بشمال سوريا، وشملت 14 شخصا، هم سبعة متهمين ببدء أعمال العنف من بينهم عسكريون سابقون خلال حقبة الأسد، وسبعة من عناصر وزارة الدفاع التابعة للسلطات الانتقالية. وأعلن القضاء أمس الخميس أحكاما بحقّ أربعة منهم، بينهم ثلاثة من الموالين للرئيس المخلوع، وآخر من وزارة الدفاع، على أن يحاكم الآخرون تباعا.

وأعلن القاضي رئيس محكمة الجنايات العسكرية زكريا بكار في قاعة المحكمة عن الحكم بالإعدام على أحد المتهمين لإدانته بجنايات «الاعتداء الذي يستهدف إثارة الحرب الاهلية والاقتتال الطائفي، والاشتراك في عصابة مسلحة بقصد مواجهة القوى العامة أدت الى مقتل أكثر من شخصين». وجَرَمَ متهما آخر «بجناية الاشتراك في عصابة مسلحة كلفت بقصد ارتكاب جنايات القتل والسلب والنهب» ومعاقبته «بالسجن المؤبد»، بينما أعلن تجريم عنصر في وزارة الدفاع «بجناية القتل القصد... ومعاقبته عنها بالسجن مدة 20 عاما مع احتساب مدة التوقيف الاحتياطي».

واعتبر مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبدالرحمن لوكالة فرانس برس أن «محاكمة بضعة أشخاص لا يمثل عدالة حقيقية» وفيها «اختزال لواحدة من أوسع موجات القتل الجماعي التي شهدتها سوريا خلال المرحلة الانتقالية». ورأى أيضا أن الأحكام «غير متناسبة إطلاقا مع حجم الجرائم واتساع رقعتها الجغرافية وتعدد الجهات والأفراد المتورطين فيها». وأوقعت أعمال العنف التي شهدها الساحل السوري نحو 1700 قتيل غالبيتهم الساحقة من العلويين، وفق المرصد السوري لحقوق الانسان. وتحدث المرصد وشهود ومنظمات حقوقية عن ارتكاب قوات الأمن ومجموعات رديفة مجازر وعمليات «إعدام ميدانية» طالت الأقلية العلوية التي تنتمي اليها عائلة الأسد.

وبحسب منظمات حقوقية ودولية، فقد قضت عائلات بأكملها في أعمال العنف، وبين القتلى نساء وأطفال ومسنون. واقتحم مسلحون منازل وسألوا قاطنيها عما إذا كانوا علويين أو سنة، قبل قتلهم أو تركهم وشأنهم. ووثق المسلحون أنفسهم عبر مقاطع فيديو قتلهم أشخاصا بلباس مدني عبر إطلاق الرصاص من مسافة قريبة، بعد توجيه الشتائم وضربهم. وكانت لجنة تحقيق كلّفتها السلطات، أعلنت في يوليو 2025 أنها حدّدت هوية 298 شخصا يُشتبه في تورطهم في أعمال عنف طالت الأقلية العلوية، مشيرة إلى تحققها من «انتهاكات جسيمة»، أسفرت عن مقتل 1426 علويا وثقت أسماؤهم. وبحسب لجنة التحقيق، قضى كذلك 238 من عناصر الأمن العام والجيش.

تركيا تقترح اتفاقا بين روسيا وأوكرانيا لوقف الهجمات في البحر الأسود

أنقرة - (أ ف ب): أفاد مصدر دبلوماسي تركي وكالة فرانس برس أمس الخميس بأن تركيا سلمت كلا من أوكرانيا وروسيا مسودة اتفاق لوقف الهجمات على السفن التجارية في البحر الأسود. وتأتي الخطوة في أعقاب تصاعد حاد في الهجمات في البحر الأسود، حيث تعرضت 25 سفينة على الأقل يملكها أتراك لضربات منذ أواخر يونيو، وفق أرقام غرفة التجارة التركية. وقال المصدر لفرانس برس: «لقد تبادلنا مسودة اتفاق مع الروس والأوكرانيين بهدف إيجاد حل للهجمات في البحر الأسود».

وتضغط تركيا على روسيا وأوكرانيا لوقف الهجمات على السفن المدنية، وطالب وزير الخارجية هاكان فيدان في 8 أغسطس بـ«تعليق» هذه الهجمات، في دعوة يبدو أنها لم تلق استجابة. وتكثفت الهجمات في وقت يسعى كل طرف إلى الإضرار بعائدات التصدير لدى الآخر، فيما تدخل الحرب عامها الخامس. وتحافظ تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي، على علاقات مع كل من كييف وموسكو، وامتنعت عن الانضمام إلى العقوبات الغربية المفروضة على روسيا.

وتنشط السفن التركية بشكل كبير في البحر الأسود وترفع أعلام دول مختلفة، وقد تعرض عدد منها لضربات بطائرات مسيرة يُعتقد أن أوكرانيا أطلقتها. وقالت وزارة الخارجية التركية في أغسطس إنها استدعت ممثل أوكرانيا عقب هجوم على سفينة الحاويات «ليدر بوردو مافي» قبالة الساحل الروسي، أعقبهِ هجوم على السفينة «ليدر كوجاتبه» التي أُرسلت لسحبها، علما

○ صورة أرشيفية لإحدى السفن التي تعرضت لهجمات في البحر الأسود. (أ ف ب)

ان السفينتين مملوكتان لأتراك.

وبدت «ليدر بوردو مافي»، الراسية في ميناء طرابزون بشمال شرق تركيا، وقد تعرضت لأضرار عند سطح جسر القيادة والطابقين الواقعين أسفله، مع آثار حريق كبير، وفق صحفيي وكالة فرانس برس. وطرحت تركيا مرارا فكرة إحياء صيغة ممر الحبوب لحماية الملاحة في البحر الأسود، وقال الرئيس رجب طيب إردوجان إنه سيناقش المسألة مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في نوفمبر. وأوضح المصدر الدبلوماسي التركي أن المقترح يحاكي «آلية ممر الحبوب»، وهو اتفاق توسطت فيه تركيا والأمم المتحدة عام 2022 لضمان مرور آمن لصادرات الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود من دون التعرض لهجمات.

ورغم انسحاب روسيا من الاتفاق بعد عام، أنشأت أوكرانيا مسارا بديلا عبر ممر ملاحي بمحاذاة سواحل رومانيا وبلغاريا. وقال المصدر الدبلوماسي: «في هذه الآلية، هناك فجوة ربما تمتد لأربعة أو خمسة أميال، يتعين فيها على السفينة الأوكرانية مغادرة المياه الإقليمية والإبحار في المياه الدولية، وهذا هو الجزء المحفوف بالمخاطر». وأضاف: «لذلك فإن مقترحنا مستلهم أيضا من هذه الآلية».

وإلى جانب المسار المحاذي لساحلي رومانيا وبلغاريا، اقترح المسؤول مسارا آخر على طول الشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر الأسود بمحاذاة سواحل جورجيا وتركيا. وقال المصدر: «نريد استخدام المياه الإقليمية للدول المجاورة، بما في ذلك تركيا، وجورجيا إذا كانت مستعدة للمشاركة».

الاتحاد الأوروبي يؤكد بعد تهديد ترامب أن الشراكة مع كندا «غير موجهة ضد أحد»

بروكسل - (أ ف ب): قالت المفوضية الأوروبية أمس الخميس إن الاقتراح المقدم من أورسولا فون دير لايين بجعل كندا «عضوا شريكا» في التكتل لا يُمثل بأي حال من الأحوال تحالفا معاديا للولايات المتحدة، وذلك إثر تهديدات أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالرد على ما اعتبرها «خطة عدائية». ووصف ترامب الأربعاء مبادرة رئيسة المفوضية فون دير لايين غير المسبوقة تجاه أوتاوا بأنها «مثيرة للسخرية». وقال لصحفيين إنه قد يفرض «رسوما جمركية صارمة جدا» إذا كانت الخطوة «عدائية».

وقال المتحدث باسم المفوضية الأوروبية لشؤون التجارة أولوف غيل ردا على سؤال حول تصريحات ترامب «كما أوضحت رئيسة المفوضية بالأمس، فإن المقترح الرامي إلى تعزيز شراكتنا مع كندا ليس موجها ضد أي طرف آخر، بل من أجل قوتنا المشتركة». وكانت رئيسة المفوضية الأوروبية اقترحت أن تصبح كندا أول «عضو شريك» في الاتحاد الأوروبي، وذلك خلال كلمتها أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ بحضور رئيس الوزراء الكندي مارك كارني. ورحّب رئيس الوزراء الكندي أمس الخميس بالاقتراح، داعيا إلى تعاون أوثق مع التكتل يشمل قطاعات المعادن الحيوية والدفاع والذكاء الاصطناعي، ورافضا في الوقت نفسه أن يملي أحد على كندا قراراتها. وقال لصحافيين في مقر البرلمان الأوروبي «الكنديون موحدون في موقفهم، فلا أحد يملي علينا اللغة التي نتحدث بها، ولا أحد يفرض علينا ثقافتنا أو يحدد لنا مع من نستطيع إبرام اتفاقات على الصعيد الدولي».

وكان قال خلال كلمته أمام البرلمان «كندا ترحب بهذه الطموحات. يجب على كندا وأوروبا أن تحققا استقلالهما الاستراتيجي من خلال تعاون عميق يشمل كامل مجموعة القدرات الاستراتيجية للطرفين». وأضاف كارني، وهو أول رئيس حكومة أجنبية يحضر خطاب حالة الاتحاد، «لسنا حلفاء في أوقات الرخاء فقط. ولا نسعى إلى صفقات يربح منها طرف على حساب الطرف الآخر. فنحن نتشارك قيما لطالما ناضلنا من أجلها، ويجب أن نظل دائما يقظين للدفاع عنها». وقال «كندا قوية وأوروبا قوية. لكن كندا وأوروبا أقوى معا».

ويسعى كارني إلى تعزيز العلاقات بين كندا والاتحاد الأوروبي في وقت تنخرط أوتاوا أكثر فأكثر في حرب تجارية مع واشنطن قبل القمة الأوروبية الكندية المقرّرة في مونتريال الشهر المقبل. وكانت فون دير لايين عرضت تعزيز التعاون في مجالات تمتد من المعادن الحيوية إلى الذكاء الاصطناعي. وقالت مخاطبة كارني «نريد الارتقاء بالعلاقات مع كندا إلى أعلى مستوى ممكن ولذا أود العمل معكم للبحث في إمكان أن تصبح كندا أول عضو شريك في الاتحاد الأوروبي».

وأضافت «سنعمل على التصنيع الذكي. وسنُنشئ تحالفا تكنولوجيا. وسندمج القواعد الصناعية الدفاعية. وسنجعل من القطب الشمالي مشروعا مشتركا رائدا». واقترحت أيضا انضمام كندا إلى «مجلس أوروبي للأمن» تسعى إلى إنشائه مستقبلا. ولم يكن واضحا على الفور ما الذي قد يعنيه اقتراح فون دير لايين عمليا، إذ إن المعاهدات الأوروبية لا تنص على إمكانية وجود «أعضاء مشاركين». إلا أن المستشار الألماني فريدريش ميرتس طرح فكرة إنشاء وضع جديد دون مستوى العضوية الكاملة لأول مرة هذا العام لصالح أوكرانيا.

الوكالة الذرية تبدي قلقها إزاء توسع برنامج كوريا الشمالية النووي

فيينا - (أ ف ب): أعرب أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمس الخميس عن «قلق متزايد» إزاء تصاعد الأنشطة النووية في كوريا الشمالية، بما يشمل «خطة طويلة الأمد» كُشف عنها أخيرا «لتعزيز القوة النووية الوطنية». وفي قرار جرت المصادقة عليه خلال المؤتمر العام السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أشار الأعضاء إلى «ارتفاع مستوى النشاط في بعض المنشآت النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومواصلة تطوير برنامجها النووي»، مستخدمين الاسم الرسمي لكوريا الشمالية.

وأيدت نحو 103 دول القرار الذي اقترحته 61 دولة عضوا، فيما عارضته ست دول فقط بينها روسيا والصين، وامتنعت 14 دولة عن التصويت. وذكر القرار أن الأنشطة النووية لكوريا الشمالية «لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ»، ودعا الحكومة إلى «وقف جميع هذه الأنشطة». ودأب المؤتمر العام السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إقرار قرارات تعرب عن

○ كوريا الشمالية تخضع لعقوبات أممية بسبب تطويرها أسلحة محظورة.

القلق إزاء برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية.

وقالت كيم يو جونغ، الشقيقة النافذة للزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، أمس الخميس: إن امتلاك بلادها أسلحة نووية أمر «لا رجوع عنه»، ووصفت من يأملون في نزع ترسانتها النووية بأنهم «حمقى». وفي بيان نقلته وكالة الأنباء الكورية المركزية الرسمية، قالت: إن «الحماقات المعتادة» عن جهود نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية كانت متوقعة خلال مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتخضع كوريا الشمالية لسلسلة عقوبات من الأمم المتحدة بسبب تطويرها أسلحة محظورة، ويُعتقد أنها تشغّل منشآت لتخصيب اليورانيوم في مواقع يونغبيون وكانغسون وكوسونغ. ومنعت بيونج يانج مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دخول البلاد عام 2009. ومنذ ذلك الحين، اضطرت الوكالة إلى الاعتماد على صور الأقمار الاصطناعية والمصادر المفتوحة لمراقبة البرنامج النووي للبلاد.

وفي تقرير صدر قبيل المؤتمر، قال المدير العام للوكالة رافايل غروسي: إن الوكالة رصدت منشأة إضافية لتخصيب اليورانيوم في يونغبيون، كانت بيونج يانج قد أعلنت وقف تشغيلها بعد محادثات قبل أن تعيد تشغيلها عام 2021. وأشار التقرير أيضا إلى أن ملحقا بُني في موقع التخصيب في كانغسون يبدو أنه دخل حيز التشغيل في يناير، لافتا إلى «مزيد من التوسع» في قدرة البلاد على إنتاج مواد نووية صالحة لصنع أسلحة.

كما لفت إلى «خطة طويلة الأمد» لتعزيز «القوة النووية الوطنية»، أعلنها كيم جونغ أون في فبراير، وإلى زيارة أجراها كيم في يونيو لـ«مصنع افتُتح حديثا لإنتاج المواد النووية».

تراجع طفيف في أسعار النفط مع تفاؤل بشأن الصادرات السعودية

لندن - (أ ف ب): تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف أمس الخميس، مع تجدد التفاؤل في الأسواق بشأن قدرة السعودية على مواصلة صادراتها رغم استمرار الحرب في الشرق الأوسط. ولا يزال سعر النفط فوق عتبة 100 دولار. وقرابة الساعة 9:20 بتوقيت جرينتش، تراجع سعر برميل نفط برنت بحر الشمال، تسليم نوفمبر، بنسبة 1,23% ليصل إلى 104,53 دولارات. أما سعر خام غرب تكساس الوسيط المرجعي أمريكيا، تسليم أكتوبر، فتراجع بنسبة 0,96% ليصل إلى 101,45 دولار للبرميل.

وكانت معلومات افادت بأن خط أنابيب شرق غرب في السعودية قد يستعيد نحو نصف طاقته الاستيعابية خلال بضعة أيام، ساهمت في انخفاض أسعار النفط الأربعاء. ويُعدّ خط الأنابيب هذا المغلق منذ نهاية الأسبوع الماضي بسبب هجمات بمسيّرات، شريانا حيويا للرياض منذ بدء الحرب في الشرق الأوسط، إذ يتيح تصدير النفط السعودي مباشرةً إلى البحر الأحمر متجاوزا مضيق هرمز. كما تعمل شركة «أرامكو» السعودية على إيجاد بدائل، وتعرض نقل «شحنات إضافية من النفط الخام عبر سلطنة عُمان لتخفيف المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات»، بحسب محللي شركة «مايند إنرجي».